Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

سياسة اليابان الخارجية: مسارات جديدة لأهداف قديمة

Japan's Foreign Policy: New lines for Old Objectives

كعبوش الحواس KABOUCHE Elhaouas

جامعة الجزائر 3 University of Algiers 3 –

مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر

Laboratoire d'Etudes et d'Analyse des Politiques Publiques en Algérie

kabouche.elhauoas@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام : 2019-07-28 **تاريخ القبول :** 2020-06-13

ملخص:

تعرف اليابان بحكم موقعها الجغرافي ؛خصوصيتها التاريخية ديناميكية مستمرة في سياستها الخارجية، تقاطع هذه الخصوصيات بتحولات البيئتين الإقليمية والدولية، تفرض على اليابان تبني نماذج محددة من السلوك في علاقاتها الدولية، فانتقلت من دولة ذات إرث إمبريالي إلى دولة تفاعلية تتبنى الحياد السلبي تجاه القضايا الدولية، تسعى لاستعادة مكانتها كدولة طبيعية في المنظومة الدولية، عبر تأكيد تحالفها في المنظومة الليبرالية الأمريكية، والبحث عن القبول ضمن البيت الآسيوي، إلا أن للقضايا المستجدة على الساحة الدولية فرضت على القيادات اليابانية الانعطاف عن النهج العام في السياسة الخارجية؛ ومنذ تنصيب إدارة "شينزو آبي" أصبحت الأجندة السياسية تتمحور حول تبني نهج استباقي ينقل اليابان من سياسة رد الفعل إلى سياسة الفعل والمبادرة، للاضطلاع بأدوار أكثر حيوية على المستويين الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية- اليابان- مبدأ يوشيدا- السلام الاستباقي.

Abstract :

According to its geographical location and historical specificity, Japan knows a continuous dynamic in its foreign policy, intersecting these specificities with regional and international changing environment, forces Japan to adopt specific behaviors in its foreign relations, so it moved from a country with an imperial legacy to an interactive state that adopts negative neutrality towards world issues, to regain its status as a natural state, by affirming its alliance in the American liberal system, and looking for acceptance within the Asian House, However, the emerging issues on the international scene forced the Japanese leaders to abandon the old approach in foreign policy. Since the establishment of the "Shinzo Abe" administration, the political agenda has centered on adopting a proactive approach that moves Japan’s foreign Policy from a reaction policy to a proactive policy, to play vital roles internally and externally.

Keywords: Foreign Policy- Japan- Yoshida Doctrine- Proactive Pacifism.

مقدمة:

شهدت تفاعلات اليابان الخارجية العديد من الديناميكيات التي جاءت نتيجة لموقعها الجغرافي، والذي يجمع بين الامتداد الآسيوي من جهة والانتماء للباسيفيك من جهة أخرى، فالامتداد الآسيوي يعني التأثر بالتحولات والتهديدات التي يفرزها هذا المجال بشكل مباشر، كما أن الانتماء للفضاء الباسيفيكي يفرض على اليابان مجموعة من القيود التي تحد من فاعلية دورها إقليميا ودوليا؛ برزت هذه المعادلة في مسار تطور سياسة اليابان الخارجية منذ تأسيس الدولة الحديثة، وتأكدت منذ مرحلة ما بعد الحرب، أين اعتمدت اليابان أنساقا محددة من السلوك تحت غطاء التحالف مع الولايات المتحدة والتي كرّسها مبدأ يوشيدا، وصولا إلى إستراتيجية السلام الاستباقي لشينزو آبي الذي يسعى لاستعادة مكانة اليابان الطبيعية في المجتمع الدولي، باعتبارها قوة مسؤولة تساهم في رسم تفاعلات السياسة الدولية، والنأي باليابان عن النهج السلبي الذي استمر في تحديد مكانتها الدولية باعتبارها عملاق اقتصادي وقزم سياسي.

الإشكالية:

كيف أثرت تحولات البيئة الدولية على مسارات سياسة اليابان الخارجية ؟

الفرضيات:

في محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة سنضع الفرضيات البحثية التالية:

- تؤثر التحولات الدولية على سياسة اليابان الخارجية عبر تثبيت النهج العام القائم على توثيق التحالف مع الولايات المتحدة باعتباره الركن الأساسي للسياسة الخارجية.
- يتجلى تأثير التحولات الدولية على سلوك اليابان الخارجي في دفع القيادة اليابانية لتبني سياسات استباقية للتأثير في مسار هذه التحولات وصياغتها إقليميا ودوليا.

أهداف الدراسة:

- تحديد الملامح العامة لسياسة اليابان الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.
- التطرق إلى متغيري الاستمرارية والتغيير في سلوك اليابان مع بقية الوحدات الدولية.
- دراسة أثر تحولات البيئتين الإقليمية والدولية في تحويل النهج العام لعلاقات اليابان الدولية.
- البحث في خصائص استراتجية شينزو آبي، وكيف يمكن أن تؤثر على التوجهات العامة لسياسة اليابان الخارجية في النظام الدولي.

2. مبدأ يوشيدا والتأسيس لسياسة ما بعد الحرب

نتج عن إعادة تشكيل النظام الإقليمي لشرق آسيا بتراجع الإمبراطورية الصينية وبروز اليابان كقوة آسيوية فوق العادة وتنامي أدوار القوى الغربية، مخرجتين متشابكتين، لكنهما متباينتين في نفس الوقت، في إدراك صناع السياسة اليابانيين. من ناحية، حتى بعد انهيار النظام الدولي الصيني،* استمرت اليابان في تشكيل جزء من النظام الإقليمي لشرق آسيا، وهو ما كانت تعنيه مشاعر الآسينة Pan-Asianism، أين كان اليابانيون ينظرون إلى دولتهم باعتبارها أول دولة حديثة في المنطقة،، تحمل مسؤولية حماية آسيا من الإمبريالية الغربية. من ناحية أخرى، صاحب هذه الرؤية الحاجة إلى توفير الموارد الأولية لمنافسة الغرب، وهو ما ترك قادة ميجي يقومون بنسخ السلوك الإمبريالي الغربي في سلوكها مع الجوار الآسيوي،* وكانت النتيجة أنه في مقابل الهوية الآسيوية نشأت وجهة نظر أخرى أكدت على مصالح اليابان الجديدة إلى جانب القوى الغربية،[1] ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان تقريبًا كل شرق وجنوب شرق آسيا تحت السيطرة العسكرية والسياسية اليابانية.[2]

انتهت الطموحات التوسعية بالانهزام أمام قوات الحلفاء، التي عملت على إنهاء نظام اليابان الإمبريالي في شرق آسيا، لتعود السيادة اليابانية إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر، كما فرضت الولايات المتحدة تعديلات على بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للبلاد.[3] أدت الهزيمة إلى تشويه سمعة الجيش في المجتمع وأثارت غضبا ضد مفهوم العسكرة وما نتج عنه من التزام واسع النطاق بالسلام، وفق ما أقرته المادة التاسعة من الدستور التي جعلت من اليابان دولة مسالمة في علاقاتها الدولية؛ إلا أن المحدد الأساسي الذي استمر في تشكيل ملامح سياسة اليابان الخارجية كان الاحتلال الأمريكي (45-1952)، وفّرت القرارات التي اتخذت خلال تلك المرحلة الإطار العام لسياسة اليابان الخارجية خلال نصف القرن التالي.[4]

أتاح التحالف مع الولايات المتحدة لليابان إمكانية الوصول إلى الأسواق الأمريكية والتكنولوجيا والمساعدات الخارجية، وتم استخدام هذه الموارد الاقتصادية للمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي، كضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الحكومة المحافظة والموالية للولايات المتحدة. شعر صانعو السياسة في واشنطن أن التهديد الرئيسي لليابان كان داخليًا وليس خارجيًا، وهو ما أشار إليه جورج كينان George F. Kennan سنة 1947 عندما نوّه "إذا ساد الاضطراب الاقتصادي وانعدام الأمن، فسيوفر ذلك حافزًا ومساعدة للجهود الشيوعية"؛ ساهمت هذه الموارد في تحفيز النمو الاقتصادي لليابان،[5] وكانت الصادرات إلى الولايات المتحدة، ركيزة أساسية لإعادة الإعمار الاقتصادي وتطوير صناعات التصدير المهمة مثل الإلكترونيات والسيارات وأشباه الموصلات والمواد عالية التقنية. وقد ساعدت الحرب الكورية سنة 1950، في هذه العملية، فكان لاستخدام اليابان كقاعدة متقدمة لدعم الجهود الأمريكية في كوريا سببا مباشرا في تطوير الصناعات اليابانية التي تحتاجها القوات الأمريكية.[6]

أدرك قادة اليابان لمرحلة ما بعد الحرب أهمية البناء الداخلي، لكن في نفس الوقت كان إعادة تأسيس علاقات اليابان الدولية ضرورة ملحة، بسبب العزلة شبه المطلقة التي فرضت على البلاد من قبل المجتمع الدولي، لذا تبنى قادة اليابان سياسة خارجية براغماتية تقوم على ضمان مصالحها تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، وهو ما سعت لتحقيقه من خلال إعتماد "مبدأ يوشيدا*"، كمنهج ينظم

السلوك الخارجي للبلاد، وهو المبدأ الذي استمر في توجيه السياسة الخارجية طوال مرحلة الحرب الباردة.

يقوم الركن الأول لمبدأ يوشيدا، على تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والانخراط في المنظومة الليبرالية؛ تعززت عوامل التحالف وفق رؤية وضعتها القيادة الأمريكية خلال مرحلة الاحتلال، حيث كان دستور سنة 1947 بمثابة الميكانيزم الأول الذي عزز من ارتباط اليابان بالولايات المتحدة، والذي ضيّق على النشاط العسكري الياباني، وبالتالي الحاجة المستمرة للحماية الأمريكية، في حين تمثل الميكانيزم الثاني في التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك في 8 سبتمبر 1951، والتي كرّست التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي اليابانية.[7]

تعززت سياسة التقارب في أعقاب غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979، وتأكيد إدارتي الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ورئيس الوزراء ياسوهيرو ناكاسوني Yasuhiro Nakasone ضرورة تعزيز التعاون الثنائي في مواجهة النشاط العسكري السوفيتي في شرق آسيا، ثم تم اعتماد "الإعلان المشترك بين اليابان والولايات المتحدة بشأن الأمن - تحالف القرن الحادي والعشرين"، عقب زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لليابان في أفريل 1996، الذي أكد على أن العلاقة الأمنية اليابانية-الأمريكية القائمة على معاهدة التعاون والأمن المتبادلين تظل حجر الزاوية لتحقيق الأهداف الأمنية المشتركة.[8]

اقتصر الركن الثاني في العمل على تأسيس علاقات صحية مع جوارها الآسيوي، عبر تبني مسار جديد من العلاقات التعاونية، ودبلوماسية لإزالة الشكوك والتخفيف من حدة استياء الدول التي عانت من الإمبريالية اليابانية،[9] حيث ولّدت المعاملة اليابانية للآسيويين قبل وأثناء الحرب عداوات عميقة، لا تزال تؤثر على علاقات اليابان بهذه الدول، فكان التركيز على البناء الاقتصادي لإيجاد آلية تضمن لها القبول في جوارها، لتصبح بذلك حافز النمو في آسيا في ظل غياب منافس إقليمي، وأصبحت أول شريك تجاري لدول الآسيان، وعززت مكانتها الإقليمية عن طريق المعونات الاقتصادية باعتبارها الأداة الأكثر فعالية وكفاءة للحفاظ على مصالحها.[10]

تمحور الركن الأخير لعقيدة يوشيدا في السعي لاستعادة المكانة الدولية التي فقدتها، وتصنيفها في ميثاق الأمم المتحدة (المادة 107) إلى جانب ألمانيا باعتبارها دولة معادية، على الرغم من أن "الأعداء" الثلاثة للأمم المتحدة - اليابان وألمانيا وإيطاليا - يقدمون مساهمات مالية تتطابق مع مساهمات الولايات المتحدة حوالي 25٪؛[11] لذا كان التركيز على إعادة بناء مكانة بين الدول بهدف استعادة الاحترام الدولي؛ في هذا السياق استفادت اليابان من نظام الهيمنة الأمريكي للحصول على مقاعد إلى جانب بقية الوحدات في الهيئات الدولية بالموازاة مع جهودها للانخراط في عدد من الترتيبات الإقليمية والاتفاقيات متعددة الأطراف. سمحت عضوية هذه التنظيمات في تفعيل مشاركة اليابان في الشؤون الدولية من خلال دبلوماسية متعددة الأطراف بالموازاة مع دبلوماسيتها الثنائية ودبلوماسيتها الاقتصادية.

يمكن فهم النهج العام الذي تبنته اليابان في علاقاتها الدولية - خلال مرحلة ما بعد الحرب- عند تفسير مفهوم القوة في إدراك صناع القرار اليابانيين، فكما بيننا في ما سبق، فإن اليابان تحتل وضعية خاصة في المجتمع الدولي، حيث تم استبدال المفاهيم التقليدية للقوة العسكرية بمفهوم الأمن التجاري والاستقرار الاقتصادي، وعندما يجب إجراء المقايضات بين القيم الأمنية العسكرية وقيم الأمن الاقتصادي، فغالبًا ما يكون لهذه الأخير الأسبقية في حسابات صناع القرار؛ تكمن المفارقة أن جانبا من القوة الاقتصادية التي اكتسبتها اليابان، كان بفضل المساعدة الأمريكية، إلا أنها تحولت إلى أول منافس تجاري لها وأحد أهم شركائها خلال سبعينيات وثمانينات القرن المنصرم.

كان استمرار اعتماد اليابان على واردات النفط من الشرق الأوسط عقب "الصدمة النفطية" في أكتوبر 1973، يعني رفضها الالتزام بسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في محاولة تنظيم كارتل للمستهلكين لمواجهة القوة التفاوضية المتزايدة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC). بدلاً من ذلك، أطلقت اليابان حملة مستقلة ونشطة لدبلوماسية الموارد كوسيلة لإعادة الحصول على الموارد الأولية وتأمين إمدادات الطاقة الحيوية، وجاء هذا الموقف نتيجة لسياساتها التجارية الحرة والتي تسببت في حدوث احتكاكات تجارية مع الولايات المتحدة، مع نزاعات حول صادرات المنسوجات والسيارات اليابانية.[12]

أشار المنطق التنافسي الذي تبنته القيادة اليابانية في تجارتها الخارجية إلى استعدادها لتحدي أسس القيادة الاقتصادية الأمريكية، إذ كان لا يمكن متابعة مصالح الدولة اليابانية وشعبها إلا بهذه الطريقة. سمح الثقل الاقتصادي الذي تمتعت به اليابان في هذه الحقبة لترشيحها، إلى جانب عدد من القوى الدولية الصاعدة، لمنافسة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، إلا أن التحولات الدولية أثبتت عكس هذه الافتراضات، باستمرار اليابان في الاعتماد على السوق الأمريكية، ورعايتها في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وكذا على مظلتها الأمنية، وكان التركيز الرئيسي للقيادات اليابانية المتعاقبة هو الحفاظ على علاقات صحية مع الولايات المتحدة.

أفرزت نهاية الحرب الباردة، ضرورات تبني خيارات تتأقلم وتحولات البيئة الدولية، كما فتحت نقاش مستمر على الساحتين السياسية والأكاديمية في اليابان وحتى على المستوى الدولي، حول مستقبل الدور العالمي لليابان، وهو ما وضع السياسة القائمة على عقيدة يوشيدا أمام وضع لإعادة تقييم لمضمونها ولجدواها، نظرا لتغير الظروف التي أوجبت على القيادات السياسية اليابانية الاستمرار في نفس النهج المرسوم، ونظرا لتنامي تطلعات الشعب الياباني للعب دور دولي يتناسب والقدرات التي تتوفر عليها بلادهم، وتجاوز ثنائية عملاق اقتصادي وقزم سياسي التي لازمت اليابان في المجتمع الدولي في مرحلة الحرب الباردة.

3. نهاية نظام ما بعد الحرب وبداية كسر المحرمات

أدى سقوط جدار برلين عام 1989 وانهيار الكتلة السوفييتية إلى حدوث تحول أساسي في هيكل النظام الدولي، مع انعكاسات مهمة على علاقات اليابان الدولية؛ ومنذ انتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج 1990-1991، أصبح تحليل العلاقات الدولية يقوم على افتراض الهيمنة الأمريكية، باعتبارها القوة العظمى -اقتصاديا وعسكريا- الوحيدة في العالم، والتي تحاول التأسيس لنظام عالمي أحادي الأقطاب، لكن جادل العديد من الباحثين حول جدوى الحديث عن نظام دولي جديد أفرزه نهاية الصراع بين المعسكرين، إلا أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو أن هذه التحولات أثرت بشكل مباشر على سلوك اليابان الخارجي.

شكّلت حرب الخليج الثانية 1990-1991، منعطفا في سياسة اليابان الخارجية، وأثّرت على مكانتها في المجتمع الدولي، حيث أظهرت هذه الأزمة افتقار اليابان إلى الاستعداد للتعامل مع تحولات ما بعد الحرب الباردة إلى الحد الذي يتم فيه تذكر هذه الحرب على أنها "هزيمة لليابان في عام 1991". بالرغم من مساهمة اليابان بـ 13 مليار دولار أمريكي ضمن جهود الحرب، إلا أنها تلقت القليل من التقدير من قبل المجتمع الدولي بسبب عدم قدرتها على الرد في الوقت المناسب، مع عدم مشاركة ملموسة عبر إرسال أفراد يابانيين،[13] فقد طُلب من اليابان المشاركة على مستوى مساوٍ لوضعها الاقتصادي في العالم، لذا واجهت الحكومة اليابانية خيارات صعبة تأرجحت بين ارتباطها الأمني مع الولايات المتحدة، وقيودها الدستورية حول مهام قوات الدفاع الذاتي، وكان على الحكومة اليابانية أن تحدد إما أن تستجيب للضغوط الأمريكية، أو تخضع لمطالب المعارضة والمجتمع الياباني.[14]

مع ذلك، حملت حرب الخليج الثانية ملامح التغيير في سياسة اليابان الخارجية، حيث كان للانتقاد الذي لقيته اليابان من قبل الدول الغربية، بسبب ضعف مساهمتها في التحالف الدولي لتحرير الكويت، السبب المباشر في السعي لإعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور، وسن قانون للتعاون في مجال السلام الدولي، يتضمن مشاركة اليابان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (Peacekeeping Operations) في جوان 1992، وهو القانون الذي قدمت اليابان بموجبه مساهمة كبيرة في أنشطة عمليات حفظ السلم، انطلاقا من كمبوديا في سنة 1992.[15]

التحول الآخر الذي أثر بشكل مباشر على توجهات سياسة اليابان الخارجية تمثل في أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أعلن رئيس الوزراء الياباني آنذاك جونيشيرو كويزومي في 19 سبتمبر 2001، موقف اليابان الداعم للحرب العالمية على الإرهاب الدولي، وتم اتخاذ تدابير رداً على الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة - وأكّد بأنها "سياسة أساسية" تنص على أن تشارك اليابان بنشاط في الحرب ضد الإرهاب، والتي تعتبر "قضية أمن اليابان الخاصة،" وكان هذا الموقف بمثابة رسالة دعم واضحة للعمل المشترك للمجتمع الدولي ضد الإرهاب.[16]

سعت القيادة اليابانية لتتكيف مع هذا المعطى الجديد، حيث اغتنمت الفرصة للتأكيد على استمرارية سياستها الخارجية التوافقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تعزيز طموحاتها الدولية والسعي للمشاركة الفعّالة في التأثير على مسارات السياسة الدولية، وقد أتاحت هذه الأحداث فرصة لليابان لمعالجة حالة الإحباط الداخلي والاستنكار الخارجي من فشل سياستها الخارجية في الاستجابة بشكل فعّال مع معطيات حرب الخليج الثانية. في 5 أكتوبر قدّمت الحكومة إلى الدايت مشروع قانون التدابير الخاصة لمكافحة الإرهاب، كان جوهر مشروع القانون هو السماح بإرسال قوات الدفاع الذاتي إلى الخارج لتوفير الدعم للجهود الأممية في الحرب ضد الإرهاب، وتحديد التدابير التي تمكّن اليابان من المساهمة الإيجابية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع الإرهاب الدولي والقضاء عليه، وتمت الموافقة على مشروع القانون في 29 أكتوبر 2001.[17]

التحول الآخر الذي أثّر على سلوك اليابان الخارجي هو الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس 2001، والذي فرض على اليابان تبني دبلوماسية براغماتية عزّزت من مكانتها ضمن الإستراتيجية العالمية الأمريكية؛ فبالرغم من كون اليابان شريك اقتصادي أساسي للعراق، إلا أن الحسابات الأمنية والإستراتيجية دفعها لتفضيل المنفعة السياسية والأمنية على حساب المنافع الاقتصادية، وسعت من خلال دبلوماسيتها للتوصل إلى حل سلمي لتسوية الأزمة،[18] لكن فشل جهود حل الأزمة دبلوماسيا دفعها لاتخاذ قرار دعم الحرب، وتبني موقف الولايات المتحدة، كما سنت الحكومة اليابانية في أعقاب الغزو، تدابير

إضافية للأمن منحت رئيس الوزراء سلطات الطوارئ، وتم إقرار إرسال قوات الدفاع الذاتي للمساهمة في إعادة إعمار العراق.[19]

مساهمة اليابان في الاستراتجية الكونية للولايات المتحدة، في هذه الفترة، لا يجب أن ينظر إليه بشكل مستقل عن تحولات بيئتها الأمنية الاقليمية، فقد أشار مايكل أرماكوست Michael Armacost إلى أن العامل الحاسم في قرار اليابان دعم الولايات المتحدة في العراق كان "اعتراف اليابان الواضح أنها لا تستطيع تحمل معارضة الاستراتجية الأمريكية في العراق في وقت كانت فيه بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة في التعامل مع عودة ظهور التهديد في كوريا الشمالية"،[20] فمع اشتداد أزمة كوريا الشمالية أدركت الحكومة أن اليابان لا يمكنها فقط الجلوس على الهامش في الحرب الأمريكية على العراق، حرصت الحكومة من خلال هذه الأزمات الدولية، تطويع القوانين الداخلية لتتماشى مع المعطيات الجديدة فيما يتعلق بإرسال قوات الدفاع الذاتي إلى الخارج.

رغم أنه كانت هناك دولة واحدة،الولايات المتحدة، تحاول التأسيس لنظام عالمي جديد، وأن اليابان إلى جانب بقية الدول كانت تقوم بدور المتفرج، فإن ذلك لم يكن مرجعه عدم قدرتها في التأثير على الأحداث، وإنما كان لعدم وجود إرادة سياسية لممارسة هذا التأثير بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، فضلا عن غياب توافق الآراء على المستوى الداخلي فيما يتعلق بفهم وتحديد طبيعة ومضمون الدور الخارجي الذي يمكن أن تباشره بلادهم.[21]

4. سياسة آبي الخارجية ...الاستجابة بالمبادرة

استمر صناع القرار الذين تعاقبوا على الحكم في ظل قيادة الحزب الديمقراطي الليبرالي للبلاد، في التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات لتغيير نظام عام 1947، استجابة لتحولات البيئتين الداخلية والخارجية، ولعل عودته للسلطة في ظل بيئة سياسية تغذيها الريبة من تنامي نشاطات كوريا الشمالية العسكرية غير المسؤولة،[22] وبروز الصين كثاني اقتصاد عالمي منذ عام 2001، وتنامي الشكوك تجاه تحديث قدراتها العسكرية،[23] وفّرت لشينزو آبي* Shinzō Abe الغطاء الذي يحتاجه لاتخاذ خطوات أكثر عملية في محاولة التخلص من القيود الأمنية والسياسية التي كان على اليابانيين تحملها منذ منتصف القرن الماضي،[24] بحيث يمكن لأمة شرق آسيا الحصول على وظيفة مثل أي دولة ذات سيادة في السياسة العالمية المعاصرة.*

وفي الوقت الذي رسم فيه تصورا وأجندة طموحة، أدرك آبي أنه بحاجة إلى إيلاء اهتمام إضافي للسياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا، وهي المنطقة التي مهدت الأرضية المناسبة لاتخاذ بعض التدابير غير التقليدية في طريق تحقيق هذه المهمة الشاقة نسبيا، بعض التطورات الحرجة في الجوار الإقليمي، كتنامي المناورات البحرية للصين، وتنامي التهديد الكوري الشمالي، بالتزامن مع إعلان إدارة بارك أوباما إستراتجية إعادة التوازن نحو آسيا منذ 2008، قد أتاحت لآبي فرصة لكسر المحرمات جزئيا عن طريق دفع اليابان للعب أدوار إقليمية جديدة، حيث يُنظر إلى قدرة اليابان على إظهار الريادة في صياغة النظام الإقليمي لشرق آسيا على أنه أمر حاسم، ففي بداية إدارته الأولى في سبتمبر 2006، قام آبي بأولى زيارته الخارجية إلى آسيا، وعقد مؤتمرات قمة في أوائل أكتوبر مع كل من الرئيس روه مو هيون Ruh Moo-hyun في سيول والرئيس هو جينتاو Hu Jintao في بكين، وجاءت هذه المبادرة لإصلاح العلاقات مع الصين وكوريا الجنوبية بسبب التصور الذي تركته زيارات كويزومي المتكررة إلى ضريح ياسوكوني.[25]

أظهر آبي بعض المهارات الدبلوماسية في التعامل مع الصين، سعيا منه لتطويق نفوذها المتزايد، حيث كشف وزير خارجية اليابان تارو أسو Asō Tarō في نوفمبر 2006 عن مفهوم "قوس الحرية والازدهار* Arc of Freedom and Prosperity"، لتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة على المستوى الدولي، والذي تمت قراءته بأنه محاولة لاستخدام الدول الموجودة على أطراف الصين لاحتوائها؛ ولم يكن تعزيز الحرية والديمقراطية منصة مقنعة بالنظر إلى دعمها في الماضي للأنظمة الاستبدادية في شرق آسيا، وبعد عودته للسلطة في ديسمبر 2012 اقترح مفهوما جديدا وهو"الماس الأمني الديمقراطي الآسيوي Asian Democratic Security Diamond" الذي يضم: اليابان وأستراليا والهند وولاية هاواي الأمريكية كنقطة رابعة للماس، كإستراتيجية لحماية "المشاعات البحرية Maritime Commons" من المحيط الهندي إلى غرب المحيط الهادئ، ومواجهة طموحات الصين في بحر الصين الجنوبي.[26] جاءت هذه الاستراتيجيات بناءً على استقراء الصعود الصيني على المستويين الاقتصادي والعسكري، وما ارتبط بذلك من رواج ما عرف بنظرية "التهديد الصيني China Threat"، التي تقوم على افتراض أن عملية الصعود الصيني ستنتهي بتطور صين ذات توجهات عدائية، سواء تجاه النظام العالمي أو إقليمها المباشر.[27]

واصلت اليابان في تطوير "شراكات إستراتيجية" مع دول جنوب شرق آسيا، مع كل من فيتنام وتايلاند وإندونيسيا، وتعزيز الحوار حول القضايا الأمنية، وركّزت في شراكتها مع ماليزيا وفيتنام والفلبين بشكل خاص، على التعاون الأمني البحري في بحر الصين الجنوبي.[28] طرح آبي في 13 جانفي 2013 بإندونيسيا المبادئ الخمسة للدبلوماسية اليابانية من خلال وثيقة "فضل البحار المفتوحة: خمسة مبادئ جديدة

للدبلوماسية اليابانية* Five New Principles for Japanese The Bounty of the Open Seas: Diplomacy، للتأكيد على أهمية تعزيز اليابان لعلاقاتها مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا،[29] كدبلوماسية عكسية للاستجابة للأنشطة البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي؛ كما أكد خلال مؤتمر تيكاد 4 TICAD في أوت 2016، على أهمية إقامة منطقة حرة في المحيط الهادئ حرة ومفتوحة، سعيا للحفاظ على نظام بحري حر ومفتوح يعتمد على سيادة القانون عبر المنطقة،[30] وقد لاقت هذه الإستراتيجية تأييدا من قبل الهند، التي تعتبر عنصرا مهما في إستراتجية آبي لتطويق الصين، لذا فتعزيز العلاقات مع الهند ليس خيارً اقتصاديًا لليابان فحسب، وإنما خيار استراتيجي أيضًا.[31]

أظهرت الحكومة اليابانية تحت قيادة شينزو آبي مهارة في التعامل الصين، باعتبارها أهم شريك تجاري خارجي، وفي نفس الوقت ساهم تنامي القدرات العسكرية الصينية، في تخوف القيادة اليابانية من إمكانية تبني الصين لسلوك عدائي مع جيرانها، وفي هذا السياق وصف كل من لوبيز فيدال وإنجلز بريجلين López i Vidal & Àngels Pelegrín في دراستهما "Hedging Against China: Japanese Strategy To wards A Rising Power"،استجابة اليابان للصعود الصيني، وتم التوصل إلى أن اليابان تتبنى استراتجية التحوط في علاقتها مع الصين، وهي الاستراتجية التي تتخذ أربعة مسارات متداخلة: التعاون الاقتصادي، إشراك الصين في المنظمات الإقليمية والدولية، وفتح قنوات للتواصل مع الصين عبر عدد من الحوارات والمؤسسات الإقليمية، بما في ذلك الحوار الأمني بين طوكيو وبكين والآسيان، منع الهيمنة الصينية من خلال التحالف مع قوى أخرى في الهندسة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي. وأخيرًا التوازن الداخلي والخارجي غير المباشر،عبر زيادة وتحديث قدراتها العسكرية. من ناحية أخرى، تعزيز تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة.[32]

اتخذ أبي موقفا متشددا تجاه كوريا الشمالية، باعتباره أحد المؤيدين الرئيسيين لدفع النظام الكوري الشمالي للتعويض عن برامجه النووية والصاروخية، وكذا قضية المختطفين اليابانيين. وبالتالي، فقد شددت إدارة آبي عقوباتها المالية الثنائية على كوريا الشمالية وانضمت إلى عقوبات إضافية للأمم المتحدة عقب التجارب النووية والصاروخية التي أجرتها عام 2013، وفي نفس الوقت، وتماشياً مع سياسة "الضغط والحوار"، حاول آبي التواصل مع النظام الكوري الشمالي بإرسال مستشاره الخاص آيجيما إيساو Iijima Isao في ماي 2013 إلى كوريا الشمالية، في محاولة لإيجاد حل وسط بشأن مختلف قضايا النزاع الثنائي، والحصول على مرونة في التعامل في قضية المختطفين، في المقابل سعى كيم جونغ أون Kim Jong-u للتخفيف من حدة العقوبات اليابانية، لكن كانت نتيجة مسيرة إدارة آبي تجاه كوريا الشمالية هي التوصل إلى طريق مسدود آخر في مسار العلاقات الثنائية،[33] خاصة مع إجراء كوريا الشمالية اختبار الانفجار النووي السادس وإصرارها على أنها نجحت في اختبار القنبلة الهيدروجينية في 3 سبتمبر 2017.[34]

على مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أكّد شينزو آبي على أولوية التحالف الياباني-الأمريكي باعتباره حجر الزاوية في دبلوماسية اليابان وأمنها، كما يلعب دوراً محوريا في تعزيز السلام والازدهار الإقليمي.[35] ومع ازدياد حدة البيئة الأمنية المحيطة باليابان شدّد آبي على ضرورة تفعيل التحالف استجابة للأوضاع الأمنية في منطقة آسيا الهادئ، وسنت حكومة آبي في 27 أفريل 2015 وثيقة تحت عنوان "المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي الأمريكي الياباني[36] The Guidelines for Japan-U.S. Defense Cooperation" بهدف تعزيز قدرات اليابان على الردع، وتدعيم تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، عبر التنسيق بين السياسات والعمليات في وقت السلم أو النزاع،[37] كما تنص مبادئ الدفاع لعام 2015 على أن التحالف "سيستجيب للحالات التي سيكون لها تأثير مباشر على السلام والأمن في اليابان"، ووصفت الإرشادات الجديدة أن "مثل هذه الحالات لا يمكن تحديدها جغرافيًا"، ووفقًا لذلك تم حذف القيود الجغرافية بشكل صريح على أنشطة قوات الدفاع الذاتي في هذه الحالات، وجاء سن هذه التوجيهات بعد سن الدايت تشريع السلام والأمن Japan's Legislation for Peace and Security عام 2015، الذي وضع الخطوط العريضة لنشاط قوات الدفاع الذاتي اليابانية كاستجابة للسلم والأمن في داخل وخارج اليابان، والتي تتضمن آليات للتعاون الثنائي مع القوات الأمريكية على عمليات إخلاء المقاتلين، والأمن البحري، وإجراءات التعامل مع اللاجئين، والبحث والإنقاذ، وحماية المنشآت والمناطق، وما إلى ذلك.[38]

5. سياسة اليابان الخارجية واقعية جديدة لقيود قديمة

تطرح دلالات الاستجابة اليابانية لضغوط البيئتين المحلية الدولية للعب دور عالمي أكثر فعالية في سعي الحكومة اليابانية في ظل إدارة شينزو آبي لتكييف سياساتها وتوجيهها في هذا الإطار، بصورة أكثر حزماً من الإدارات السابقة، وقد حدّد شينزو آبي ثلاث مجالات ذات أولوية لتحقيق رؤيته للسياسة الخارجية:

1- امتلاك اليابان للقدرات والتدابير الدفاعية: يأتي اهتمام مجلس الأمن القومي بقوات الدفاع الذاتي في هذا الإطار، الذي وصفها بأنها "الضامن الوحيد" لحماية الأمن القومي من أي تهديدات، وتؤكد

الوثائق الاستراتيجية الحديثة على أهمية تمكينها، بحيث تكون قادرة على التدخل السريع في المناطق المتنازع عليها مع الصين بصورة تتسم بالسرعة والمرونة.

2- التحالف مع الولايات المتحدة: باعتباره حجر الزاوية للسياسة الخارجية اليابانية، وتستند تلك العلاقات على المصالح الاستراتيجية المشتركة، فواشنطن تتعهد بكفالة أمن طوكيو، وفي المقابل تسمح اليابان للولايات المتحدة بالإبقاء على قواعدها العسكرية في شبه جزيرة أوكيناواOkinawa وهونشو Honshu.

3- التعاون الدولي: في ظل قيادة "شينزو آبي"، أدركت اليابان أن أمنها، يتطلب تعزيز مبادراتها الاقليمية، ولهذا تؤكد الوثائق الحديثة على مبدأ التعاون الدولي مقارنةً بالوثائق السابقة.[39]

وتحقيقا للأهداف السابقة، حفّز أبي اعتماد تغييرات إضافية في السياسة الأمنية، كما تبنت اليابان دبلوماسية نشطة على الساحة الدولية، فإلى غاية فيفري 2019، بلغت الزيارات الرسمية التي قام بها شينزو آبي 160 زيارة، مع 96 زيارة رسمية لوزير الخارجية تارو كونو Taro Kono.[40] أكّد آبي من واشنطن: "لقد عادت اليابان ولن تكون أبدًا دولة ثانية"، تضمنت هذه العبارة الإعلان عن رؤية جديدة للسياسة الخارجية الاستباقية التي تضمن مباشرة اليابان لأدوار مؤثرة إقليميا ودوليا، والتخلي عن السلبية التي لازمت السياسة الخارجية القائمة على مبدأ يوشيدا. تتماشى رؤية آبي بوضوح مع استراتيجية "إعادة التوازن نحو آسيا والمحيط الهادئ" التي تبنتها إدارة باراك أوباما والتي تجعل من اليابان حجر الزاوية في التفاف حول الصين.[41] حاول آبي طمأنة المنتقدين إلى أن اليابان لن تشارك في حرب هجومية، ولدفع هذه الرسالة إلى المجتمع الياباني، جعل من الدبلوماسية غير العسكرية أساس تواصله الخارجي.[42]

اتخذ آبي إجراءات تدريجية نحو استغلال القدرات العسكرية من خلال إنشاء مجلس الأمن القومي (NSC)، ووضع استراتيجية الأمن القومي (NSS)، وسن التشريعات الأمنية، بدلاً من المراجعة الدستورية الجذرية. كما زاد ميزانية الدفاع وخفف القيود الدستورية على الجيش، وأصدر قوانين تسمح له بالتعاون مع الشركاء في عمليات أمنية محدودة، في محاولة لدور قيادي أكبر في آسيا، عمّق انخراط اليابان مع المجموعات الإقليمية، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وعزز التحالف مع الولايات المتحدة. كما أقام علاقات عسكرية مع ديمقراطيات أخرى في آسيا، بما في ذلك أستراليا والهند.[43]

تم تعريف رؤية آبي على أنها منظور جديد للسلام الاستباقي Proactive Pacifism Approach، وأنها خطوة نحو جعل اليابان قوة "طبيعية" عبر تخفيف القيود التي فرضها "دستور السلام". ترفع اليابان تحت شعار "السلام الاستباقي"، القيود على استخدام القوة العسكرية من خلال: (1) تفسير جديد للمادة (9)، لتمكين قوات الدفاع الذاتي من أن تشن عملاً عسكرياً بمقتضى حق الدفاع الجماعي -Collective Self Defens؛ (2) مراجعة قوانين تصدير الأسلحة؛ (3) *مراجعة ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية.[44] ستسمح هذه الإجراءات في إعادة صياغة نهج اليابان في الاستجابة مع التحولات التي تؤثر على استقرارها الداخلي، وبشكل خاص التهديد الأمني الكوري الشمالي والتحديث الصيني المستمر لقدراتها العسكرية.

جادل كريستوفر هيوز Christopher W. Hughes في كتابه " Japan's Foreign and Security Policy Under the 'Abe Doctrine': New Dynamism or New Dead End ?" بأنه بالرغم من أن سياسة آبي قد عملت على تحويل البلاد نحو اتجاهات جذرية جديدة، بتحدي المحرمات المحلية والدولية. إلا أن محاولات تعزيز مكانة اليابان الدولية عبر تعميق الاندماج في التحالف العسكري مع الولايات المتحدة، لا تؤد إلا لزيادة تبعية اليابان للخارج، وهو ما يمكن ملاحظته في إصرار إدارة آبي على الحفاظ على الوجود الطويل الأمد للقوات الأمريكية على الأراضي اليابانية، والسعي المستمر للحصول على تطمينات أمريكية فيما يتعلق بجزر سينكاكو.[45]

يمكن الرد على هذا الطرح، على اعتبار أن تطوير القدرات اليابان الأمنية يخدم الحاجات الأمنية الأمريكية في المنطقة، في محاولة تطويق الصعود الصيني، والحفاظ على التوازنات الاستراتجية في منطقة شرق آسيا، لذا لا يمكن اعتبار الإجراءات الأمنية تعمق من تبعية اليابان للولايات المتحدة بشكل بحت، بقدر ما يمكن اعتبارها خطوات أولية نحو تحقيق الاستقلالية في سياستها الأمنية، وتعزيز قدراتها في الاستجابة للتهديدات الأمنية المحتملة، فالمفارقة تكمن في أن مسار اليابان لكسر المحرمات الدولية التي كرّسها الاحتلال الأمريكي في السابق، يتم منذ نهاية الحرب الباردة عبر توثيق علاقتها مع الولايات المتحدة، والمثال على ذلك إشراك قوات الدفاع الذاتي في العمليات خارج اليابان، والذي كان بضغوط أمريكية، كما أن الضغوط المستمرة لاكتساب مقعد دائم في مجلس الأمن سيوفر لليابان أشواطا كبيرة في سبيل استعادة الهيبة الوطنية لأمة شرق آسيا، فمجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المنوط بها تطبيق قرارات الأمم المتحدة باستخدام القوة العسكرية.[46]

عموما تتضمن مساهمة رئيس الوزراء الاستباقية في سياسة السلام كلاً من عنصري السلمية السلبية، القائمة على تعهد بعدم تبني خيار الحرب الهجومية في السياسة الخارجية، والسلم الإيجابي القائم على التعاون الدولي. يجادل البعض بأن الإسهام الاستباقي لرئيس الوزراء في سياسة السلام يرمي إلى إقامة "دولة جديدة"، قوة عظمى بتنظيم عسكري جديد و"طبيعي"، وذلك باتخاذ مجموعة متنوعة من الإصلاحات في السياسة الأمنية اليابانية، وأخيراً المراجعة الدستورية،[47] وهو الهدف الذي كان محور السياسات التي تبنتها القيادات اليابانية منذ أواخر القرن الماضي. وضعت هذه الإجراءات اليابان في طريق تجاوز عقدة عملاق اقتصادي وقزم سياسي، التي صبغت علاقات اليابان الدولية خلال نصف قرن من الزمان، والحصول على مكانة في المجتمع الدولي تناسب طموحات وقدرات أمة شرق آسيا.

5. خاتمة:

يسلط التحليل الضوء على أن سياسة اليابان الخارجية لم تعد تستند إلى افتراضات مبدأ يوشيدا، ولا تعد اليابان القوة العظمى خلف للولايات المتحدة كما تصور العديد من المراقبين في أواخر الثمانينيات، وتبنت سياسة خارجية براغماتية تقوم على ضمان تحقيق المصالح الوطنية، والحفاظ على مكانة مناسبة في النظام الدولي، فهي لا تميل إلى تحدي الترتيبات الدولية القائمة بشكل مباشر، وهو ما طرحه هينري كيسنجر في مذكراته عندما أشار إلى أن سلوك اليابان في عالم ما بعد الحرب كان نتيجة للتكيف الانتهازي للظروف المحيطة بها، وسعيًا محسوبًا لمصلحة وطنية محددة ضمن القيود التي فرضها نظام ما بعد الحرب.[48]

استفادت اليابان في أواخر التسعينيات من التحولات التي طرأت على النظام الدولي لتجاوز عدد من المحرمات الدولية، عبر تبني دبلوماسية هادئة اعتمدت على المبادرات منخفضة المخاطر، وجاءت استراتجية آبي الاستباقية استجابة لبيئة أمنية إقليمية متغيرة، وتم التخلي جزئيا عن السياسة االتفاعلية، وهي الاستراتجية التي تجد دوافعها الأيديولوجية في الرغبة في إنهاء نظام ما بعد الحرب، واستعادة مكانة القوة العظمى، والتعديلية التاريخية، وإعادة الهيبة الوطنية.

إلا أن معضلة تفسير سياسة اليابان الخارجية تتمثل في محاولة تأكيد موقف أكثر نشاطًا بينما لا تزال مقيدة بالقيود المحلية والخارجية. تفتقر اليابان إلى الإرادة السياسية والأحكام الدستورية لإتباع سياسة أمنية مستقلة، وبالتالي فإن الأدوات الاقتصادية لا تزال تحدد سياستها الخارجية، ولا يتم ترجمة القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية، ولا تضمن الأمن القومي بحد ذاته. كما أن الحصول على دور عالمي يتطلب التوفيق بين ثنائية الانتماء الآسيوي والامتداد الباسيفيكي التي تستمر في توجيه سلوك اليابان الخارجي، فعلى القيادة إدراك السياسية لهذه الثنائية، والعمل على موازنة هذين البعدين للحصول لرسم خطوط السياسة الدولية والتخلي عن الأدوار الثانوية.

6. قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- دلال غسان خير الدين، محددات سياسة اليابان الخارجية، ط.1. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.
- كينيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة: خليل درويش. دار الشروق،2007 .
- ناجي عبد الباسط هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية .
- نسيمة طويل، المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج استراتجية العلاقات والمشروع النهضوي، ط.1. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2004.
- وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ط.1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

المقالات في المجلات:

- بدر عبد العاطي، "اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)"، السياسة الدولية، العدد 14، جوان 2000. ص ص. 20-34.
- مخلد عبيد مبيضين، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من1973 إلى 2004" دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 3، 2006. ص ص. 516-538.
- صلاح خلف مشاي، ومشتاق طالب حسن الخفاجي، "السياسة الاقتصادية لليابان اتجاه دول جنوب شرق آسيا 1951-1978"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، ع. 31، مارس 2017 . ص ص. 456-477.
- كاظم هيلان محسن، "معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية 1957-1960." دراسات تاريخية، ع. 11، سبتمبر 2011. ص ص. 1-39.

الرسائل الجامعية:

- سميحة سعيد سالم أبو بكر، أبعاد مقومات الدور الدولي لليابان 1945-1995، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جوان 2003.

المقالات على مواقع الانترنت:

- لوبيز فيدال، إنجلز بريجلين، "استراتيجية التحوط: ملامح السياسة اليابانية تجاه صعود القوة الصينية"، ترجمة صباح عبد الصبور، 29 أكتوبر 2018. https://bit.ly/3cpcsmw، تاريخ الإطلاع: 2019/08/03.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

A. Ouvrage:

- Akitoshi Miyashita, "Japanese Foreign Policy: The International Domestic Nexus", in: Ryan K. Beasley, Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior. Los angeles: SAGE Publications, 2013.
- Barthélémy Courmont, Géopolitique Du Japon Une Puissance Inquiéte. Paris: Argos, 2013
- Christopher W. Hughes, Japan's Foreign And Security Policy Under The 'Abe Doctrine': New Dynamism Or New Dead End?. New York And London: Palgrave Macmillan, 2015 .
- Daisuke Akimoto, The Abe Doctrine Japan's Proactive Pacifism and Security Strategy. Singapore: Palgrave Macmillan,2018.
- Glenn D. Hook, Julie Gilson, Christopher W.Hughes and Hugo Dobson, Japan's International Relations: Politics, economics and security, Second edition. London And New York: Routledge, 2005.
- Ian Nish, Japanese foreign policy in the interwar period. United States of America: Praeger, 2002.
- Kazuhiko Togo, Japan's Foreign Policy 1945-2003 The Quest for a Proactive Policy, second edition. Leiden And Boston: Brill, 2005.
- Ministry of Foreign Affairs of Japan, Diplomatic Bluebook 2018 «Japanese Diplomacy and International Situation in 2017», Tokyo, 2018.
- Ministry of Foreign Affairs of Japan, Diplomatic Bluebook 2019 «Japanese Diplomacy and International Situation in 2018», Tokyo, 2019.
- Yutaka Kawashima, Japanese Foreign Policy at the Crossroads: Challenges and Options for the Twenty-First Century. Washington: Brookings institution press, 2003.

B. Articles dans des Revues:

- Jonathan A. Czin, "Japanese Foreign Policy in the Middle East: Balancing Economy and Security", Asian Security, Vol 4, N° 2, (2008). pp. 198-218.
- Michael Auslin, «Japan's New Realism Abe Gets Tough», Foreign Affairs, Volum 95, N°2. pp. 125-134.
- Patrice Jorland. «JAPON: l'archipel dans la zone des ténèbres», Recherches internationales, N° 95, Avril-Juin 2013. pp. 45-62.
- Shirzad Azad, "Seeking a New Role: Japan's Middle East Policy under Shinzo Abe", East Asia, vol 34, October 2017. pp. 287-305.
- Takashi Inoguchi, «Japan's Role in International Affairs», Survival, Vol 34, 1992. pp. 71-87.
- Alexandra Sakaki, "Japan's Security Policy: A shift in direction under Abe?" Berlin, German institute for international and security affairs, March 2015.
- David Potter, Evolution of Japan's postwar foreign policy. The Bulletin of the Center for International Education, Nanzan University, (2008).
- Kenneth B. Pyle, "Abe Shinzo and Japan's Change of Course", NBR analysis, Vol 17, N° 4, The National Bureau of Asian Research, Washington, October 2006.
- Bingyu Gao, Japanese Conservatism and Foreign Policy: A Focus on Prime Ministers Nakasone Yasuhiro, Koizumi Junichirō and Abe Shinzō. A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, The University of Sheffield: Faculty of Social Sciences, mai 2017.
- Matthew P. Funaiole, History and Hierarchy The Foreign Policy Evolution of Modern Japan, A Thesis Submitted for the Degree of PhD, University of St Andrews, October 2014.
- David M. POTTER, "Evolution of Japan's Postwar Foreign Policy", (2009). https://bit.ly/2VniHSd. Visited In: 27-01-2017.

C. Articles Électronique:

- "Japan's Legislation for Peace and Security: Seamless Responses for Peace and Security of Japan and the International Community", March 2016, Government of Japan, https://www.mofa.go.jp/files/000143304.pdf.
- Piyush Singh, "The Architect: How Abe Redesigned Japan's Foreign Policy", March 17, 2016. https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/the-architect-how-abe-redesigned-japans-foreign-policy-15522.
- "The Guidelines for Japan-U.S. Defense Cooperation", April 27, 2015. https://www.mofa.go.jp/files/000078188.pdf.

7. هوامش:

* يطلق بعض الباحثين على المرحلة التي سبقت تحول اليابان إلى قوة حديثة مصطلح النظام الدولي الصيني، وهذا نظرا لكون الحضارة الصينية أكثر الحضارات نفوذا خلال تلك الحقبة، وهو ما يمكن استخلاصه من تسمية "المملكة الوسطى" التي خلقت سلطة متدرجة، وكانت تقع في مركز العالم مع درجة من التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني في علاقاتها الدولية عبر مختلف الممالك القبلية في شرق آسيا. أنظر: (Glenn D.Hook, Julie Gilson, Christopher W.Hughes and Hugo Dobson, Japan's International Relations: Politics, economics and security, Second edition. London and New York: Routledge, 2005. PP.23-24.)

* ظهرت النزعة الإمبريالية اليابانية بالتزامن مع تنامي النزعة الإمبريالية الأوربية التي هيمنت على النظام الدولي لتلك المرحلة، إلا أن النمط الإمبريالي الياباني، على عكس الإمبريالية الغربية، كان في محيط اليابان الآسيوي بالقرب من وطنها.

[1] Glenn D.Hook, Julie Gilson, Christopher W.Hughes and Hugo Dobson, Japan's International Relations: Politics, economics and security, Second edition. (London And New York:Routledge, 2005), pp.25-26.

[2] David M. POTTER, " Evolution of Japan's Postwar Foreign Policy", (2009). p.3. https://bit.ly/2VniHSd. Visited In: 27-01-2017.

[3] دلال غسان خير الدين، محددات السياسة الخارجية اليابانية، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ص. 34.

[4] David M. POTTER, Op Cit. P.3.

[5] Akitoshi Miyashita, Japanese Foreign Policy: The International-Domestic Nexus, in: Ryan K. Beasley, and others, Foreign Policy in Comparative Perspective Domestic and International Influences on State Behavior, London: SAGE Publications, 2013. p. 140.

[6] Barthélémy Courmont, Géopolitique du Japon une puissance inquiète, Paris : Argos, 2013. P.55.

* نسبة إلى شيجيرو يوشيدا Shigeru Yoshida رئيس الوزراء في الفترة 1946-1947 و1948-1954. قرر المذهب أن النمط الأساسي لعلاقات اليابان الدولية في سنوات ما بعد الحرب هو التركيز على مهمة إعادة البناء الوطني، أين انطلق من مخطط لاستعادة ثروة اليابان بالتركيز على التطور الاقتصادي، مع السعي للحصول على ضمانات اقتصادية وسياسية وأمنية من الولايات المتحدة.

[7] كاظم هيلان محسن، "معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية 1957-1960." **دراسات تاريخية**، ع. 11، (سبتمبر 2011)، ص ص. 1-2.

[8] Kazuhiko Togo, Japan's Foreign Policy 1945-2003 The Quest for a Proactive Policy, second edition. (Leiden And Boston: Brill, 2005), p. 81.

[9] صلاح خلف مشاي، ومشتاق طالب حسن الخفاجي، "السياسة الاقتصادية لليابان اتجاه دول جنوب شرق آسيا (1951-1978)"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع. 31، (مارس 2017)، ص. 462.

[10] صلاح خلف مشاي، ومشتاق طالب حسن الخفاجي، مرجع سابق، ص. 463.

[11] Takashi Inoguchi, "Japan's role in international affairs", Survival: Global Politics and Strategy, (1992). 34,2. p.82.

[12] Glenn D.Hook, Julie Gilson, Christopher W.Hughes and Hugo Dobson, Japan's International Relations: Politics, economics and security, Second edition. LONDON AND NEW YORK :Routledge), 42005. PP.27-3.

[13] Kazuhiko Togo, Op Cit. PP. 78-86.

[14] سميحة سعيد سالم أبوبكر، أبعاد مقومات الدور الدولي لليابان 1945-1995، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جويلية 2003. ص.ص.265-266.

[15] Kazuhiko Togo, Op Cit. pp. 78-86.

[16] Kazuhiko Togo, Op Cit. pp. 392-393.

[17] Ibid. pp. 392-393.

[18] مخلد عبيد مبيضين، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من1973 إلى 2004" دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 3، 2006. ص. 532.

[19] Matthew P. Funaiole, History and Hierarchy The Foreign Policy Evolution of Modern Japan. Ph.D. Thesis, University of Saint Andrews, Department of Philosophy, UK. 2014. PP. 227/228.

[20] Jonathan A. Czin, "Japanese Foreign Policy in the Middle East: Balancing Economy and Security", Asian Security, 4:2,(2008). pp. 205-206.

[21] بدر عبد العاطي، "اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)"، السياسة الدولية، العدد 14، جوان 2000. ص. 22.

[22] وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ط.1. (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص ص. 118-150.

[23] Alexandra Sakaki, "Japan's Security Policy: A shift in direction under Abe?" (Berlin, German institute for international and security affairs, March 2015). P.11.

[*] أوضح شينزو آبي تصوره للنهج الذي ستتبناه اليابان تحت قيادته عندما صرّح: "نحن لا نعيش في أوقات نكون فيها محاصرين بفكرة مسبقة والتي ينبغي علينا بموجبها إتباع قرارات اتخذت في مرحلة سابقة"، كما أشار إلى أنه: "من المهم أن نكتب دستورًا يابانيًا لأنفسنا يعكس شكل البلد الذي نعتبره مرغوبًا فيه في القرن الحادي والعشرين". Matthew P. Funaiole, History and Hierarchy The Foreign Policy Evolution of Modern Japan, A Thesis Submitted for the Degree of PhD,(University of St Andrews, October 2014) p. 233.

[24] Shirzad Azad,"Seeking a New Role: Japan's Middle East Policy under Shinzo Abe", East Asia, Vol 34, (October 2017), P.1.

[*] بالرغم من تأكيد شينزو آبي على التهديدات التي أفرزتها البيئة الأمنية الإقليمية وما صاحبها من تنامي عاملي الشك والريبة في إدراكه عند صياغة السياسة الخارجية، فإن نظرة آبي إلى البيئة الخارجية لا يختزل في استجابة واقعية للوضع الدولي، بقدر ما يدفعه، بدلاً من ذلك، الشعور القومي القوي والفكر المحافظ، فمع أن التغير السريع في الوضع الأمني في شرق آسيا يشكل درجة معينة من التحديات الأمنية التي تواجه اليابان، فإن هذه التحديات تعد ذرائع لمتابعة المراجعة الدستورية وحق الدفاع الجماعي عن النفس.

[25] Hughes, Christopher W. Op cit. p.80.

[*] قوس من الدول الممتدة من شمال شرق آسيا عبر جنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الوسطى، وأوروبا الشرقية ودول البلطيق، وتوحيدها من خلال القيم "العالمية" للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون واقتصاد السوق، ودعم التنمية المستدامة في هذه المناطق.

[26] Hughes, Christopher W. Ibid. pp. 80-81.

[27] محمد فايز فرحات، "سياقات صعود القومية في آسيا ...الحالة اليابانية"، **مجلة الديمقراطية**، ع 66، (أفريل 2017)، ص. 91.

[28] Hughes, Christopher W. Op cit. 80-81.

[*] تتمثل هذه المبادئ في: حماية حرية الفكر والتعبير وسيادة القانون بدلاً من حكم القوة، والاقتصاديات الحرة والمفتوحة والمترابطة، والروابط المثمرة بين الثقافات، وتعزيز تبادل الشباب في المنطقة. لمزيد من المعلومات قم بزيارة الرابط التالي:
https://www.mofa.go.jp/announce/pm/abe/abe_0118e.html

[29] Daisuke Akimoto, The Abe Doctrine Japan's Proactive Pacifism and Security Strategy. (Singapore: Palgrave Macmillan,2018), pp. 174-175.

[30] Ministry of Foreign Affairs of Japan, Diplomatic Bluebook 2018 "International Situation in 2017 Japanese Diplomacy and", Tokyo, 2017. P. 21.

[31] Piyush Singh, "The Architect: How Abe Redesigned Japan's Foreign Policy", March 17, 2016. https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/the-architect-how-abe-redesigned-japans-foreign-policy-15522. Visited in : 07/07/2019.

[32] لوبيز فيدال وإنجلز بريجلين،"استراتيجية التحوط: ملامح السياسة اليابانية تجاه صعود القوة الصينية"، ترجمة صباح عبدالصبور ،29 أكتوبر 2018. https://bit.ly/3cpcsmw، تاريخ الإطلاع: 2019/08/03.

[33] Hughes, Christopher W. Op cit. pp. 80-81.

[34] Daisuke Akimoto, Op cit. P. 179.

[35] Ministry of Foreign Affairs of Japan, Diplomatic Bluebook 2018.Op cit. p.9.

[36] الإطلاع على الوثيقة على الرابط: https://www.mofa.go.jp/files/000078188.pdf

[37] Daisuke Akimoto, Op cit. p.135.

[38] https://www.mofa.go.jp/files/000143304.pdf.

[39]

[40] Ministry of Foreign Affairs of Japan, Diplomatic Bluebook 2019 " Japanese Diplomacy and International Situation in 2018", "Prime Minister Abe's official visits abroad", "Foreign Minister Kono's official visits abroad", Tokyo, 2019. pp. 17-18.

[41] Patrice Jorland. « JAPON: l'archipel dans la zone des ténèbres», **Recherches internationales**, N° 95, Avril-Juin 2013, pp. 59-60.

[42] Michael Auslin, «Japan's New Realism Abe Gets Tough», Foreign Affairs, Vol 95, N°2. p.131.

[43] Patrice Jorland. Op Cit. pp. 59-60.

[*] قام شينزو آبي في 10 فبراير 2015، بالتصديق على ميثاق جديد للتعاون في المجال الإنمائي، ووفقاً للوثيقة الجديدة، من الممكن أن تقدم اليابان المساعدات للقوات العسكرية الأجنبية، على أن تكون مساعدات لأهداف غير عسكرية، كالإغاثة في حالات الكوارث.

[44] Alexandra Sakaki, Op cit. pp.17-18.

[45] Hughes, Christopher. Op cit. pp. 92-95.

[46] بدر عبد العاطي، مرجع سابق. ص. 24.

[47] Daisuke Akimoto, OP Cit. pp. 173-174.

[48] Kenneth B. Pyle, "Abe Shinzo and Japan's Change of Course", NBR analysis, Vol 17, N° 4, The National Bureau of Asian Research, Washington. October 2006, p. 16.